المشاركة الانتخابية
بين الحقّ والواجب

سلسلة ندوات 2014

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

bipd.org

معهد البحرين للتنمية السياسية

مبنى 362
طريق 3307
أم الحصم 333
ص.ب 55066
هاتف +973 17 821 444

نــدوة
«المشاركة الانتخابية بين الحقّ والواجب»

المنعقدة بتاريخ 2014/8/10 م

تقديم

أ. خليل الذوّادي
عضو
مجلس الشورى البحريني

د. رولى الحروب
عضو
مجلس النوّاب الأردني

إدارة الندوة

د. سهير المهندي
مدير إدارة شؤون التدريب للأعمال والفنون
بمعهد البحرين للتدريب

مكان انعقاد الندوة
فندق كروان بلازا – البحرين

مرسوم إنشاء المعهد

مرسوم رقم (39) لسنة 2005م (المواد الثلاث الأولى)

بإنشاء وتنظيم

معهد البحرين للتنمية السياسية

المعدل بالمرسوم رقم (41) لسنة 2008 والمرسوم رقم (81) لسنة 2009

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الإطلاع على الدستور،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001،
وعلى المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة - 1 -

ينشأ معهد متخصص للتدريب، يسمى "معهد البحرين للتنمية السياسية" يلحق بمجلس الشورى، ويشار إليه في هذا المرسوم بكلمة "المعهد".

مادة - 2 -

يهدف المعهد، في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
2. توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لفئات الشعب المختلفة، وبوجه خاص الفئات التالية:
   (أ) أعضاء مجلسي الشورى والنواب وبعد التنسيق مع المجلسين.
   (ب) أعضاء المجالس البلدية وبعد التنسيق مع هذه المجالس.
   (ج) العاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
3. نشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
4. دعم وتنمية البحوث العلمية في مجال النظم السياسية والقانون الدستوري.
5. دعم التجربة البرلمانية من خلال شرح آلياتها، وأساليب عملها، وبيان دور السلطة التشريعية الرقابي والتشريعي.
6. دعم تجربة المجالس البلدية، ودورها في خدمة الوطن والمواطن.
7. ترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
8. توفير البرامج المتعلقة بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
9. دعم المراكز والجمعيات القائمة على حماية حقوق الإنسان.
10. تدريس أسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
11. تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي.
12. إعداد مؤهلين للإنخراط في العمل السياسي.

مادة - 3 -

يباشر المعهد كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه، وله بوجه خاص ما يلي:

1. تحديد برامج التدريب والدراسة والبحوث التي تلائم مختلف فئات الشعب.
2. عقد دورات تدريبية خاصة بالثقافة الديمقراطية لمختلف فئات الشعب.
3. عقد الندوات واللقاءات المختلفة لجميع فئات الشعب من أجل تنمية الوعي بالمشاركة في الحياة السياسية بمختلف أشكالها.
4. جمع ونشر وحفظ الوثائق والمبادئ والأبحاث والمعلومات الدستورية وغير ذلك مما يساعد على نشر ثقافة الديمقراطية.

> حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية

مادة (٢٣)
من دستور مملكة البحرين

كلمة المعهد

د. ياسر العلوي

تشكّل العمليّة الانتخابيّة أبرز صور الممارسات الديمقراطيّة في المجتمعات المتحضّرة، التي ترتبط - بدرجة كبيرة -بمدى وعي المواطنين وإدراكهم بحقوقهم السياسيّة، وأبرزها حقّ الانتخاب والترشيح لعضويّة المجالس النيابيّة والبلديّة، وفقاً للضوابط والأنظمة التي يحدّدها الدستور والقانون، والتي تهدف إلى إتاحة الفرصة أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار واختيار من يمثّلهم في المؤسسة التشريعيّة، في إطار من الحريّة والديمقراطيّة.

وقد رسّخت مملكة البحرين حقّ المشاركة، سواء بالترشّح أو التصويت، ضمن شروط وضوابط معيّنة، كأحد الحقوق السياسيّة التي كفلتها الدولة للمواطن؛ لضمان مساهمته الإيجابيّة في العمليّة السياسيّة، حيث نصّ قانون مباشرة الحقوق السياسيّة في مادّته الأولى على تمتّع المواطنين، رجالاً ونساءً، بمباشرة الحقوق السياسيّة المتمثّلة في (إبداء الرأي في كلّ استفتاء يجرى طبقاً لأحكام الدستور لانتخاب أعضاء مجلس النوّاب).

ومع الاعتراف بحريّة الفرد في ممارسة حقوقه التي كفلها القانون كيفما شاء، إلّا أنّه يصعب النظر إلى الأمر من زاوية أنّه حقٌّ فقط، من دون أن يقابله واجب ومسؤوليّات، فالمشاركة السياسيّة ترتبط بالمسؤوليّة الاجتماعيّة التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، كسمةٍ من سمات النظم الديمقراطيّة. والتمتّع بالحقّ في المشاركة يفرض منطقيّاً على كلّ فردٍ في المجتمع، أن يكون على مستوى المسؤوليّة الملقاة على عاتقه، بتفعيل حقّه في المشاركة عمليّاً، كجزءٍ من مساهمته في صنع القرار، واختيار من سيمثّله في البرلمان والإدلاء برأيه، في كلّ ما يخصّ مستقبل الوطن الذي يعيش فيه، حتى تأتي محصّلة النتائج معبّرة عن رغبته وإرادته الحرّة.

وللوقوف على جدليّة المشاركة الانتخابيّة بين الحقّ والواجب، نظّم معهد البحرين للتنمية السياسيّة ندوة حملت عنوان "المشاركة الانتخابيّة بين الحقّ والواجب" ضمن سلسلة ندواته في برنامج التوعية الانتخابيّة لعام 2014، والتي استضاف فيها كلًّا من النائب الدكتورة رولى الحروب رئيسة لجنة الحريّات العامة وحقوق الإنسان في مجلس النوّاب الأردني، والاستاذ خليل إبراهيم الذوّادي عضو مجلس الشورى بمملكة البحرين؛ بهدف توعية المواطنين بالانتخابات، وأهمّيّة المشاركة في بناء الوطن.

وقد تركّزت محاور الندوة حول التوعية بالطرق السلميّة للتعبير عن المطالب السياسيّة، وأهمّيّة المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة كصنّاع القرار، والتعريف بالإطار القانونيّ والدستوريّ المنظّم لعمليّة المشاركة السياسيّة، واختيار المرشّحين من خلال تقييمهم وتحليل برامجهم الانتخابيّة، ومراحل بدء العمليّة الانتخابيّة، ودور مؤسسات المجتمع المدنيّ في التوعية الانتخابيّة.

وفي إطار ما دأب عليه معهد البحرين للتنمية السياسيّة في توثيق فعالياته؛ بهدف تنمية الوعي والتثقيف السياسيّ، يأتي هذا الكتيّب متضمّناً مناقشات وحوارات الندوة، وما طرحه المتحدّثون من رؤىً وأفكارٍ؛ لتفعيل المشاركة الإيجابيّة في العمليّة الانتخابيّة.

د. ياسر العلوي
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسية

التعريف بالمتحدثين

د. رولى الحروب

من المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وشغلت العديد من المناصب السّياسيّة والعامّة، أهمّها منصب أمين عام حزب (أردن أقوى)، ورئيسة لجنة الحريّات وحقوق الإنسان في مجلس النوّاب الأردني، كما شغلت عضويّة مجلس أمناء المنظّمة العربية لحقوق الإنسان وملتقى سيّدات الأعمال والمهن.

الدكتورة الحروب، عملت نائبًا لرئيس مجلس إدارة قناة (جوسات) الفضائية، ومُعدّةً ومقدّمةً لبرنامج "كلام في الصميم" على القناة نفسها، وشغلت سابقًا رئاسة تحرير صحيفة الأنباء الأردنيّة ومجلة لونا مورتان، ومديرة وحدة الإعلام والعلاقات العامّة في الجامعة الأردنيّة.

الدكتورة الحروب عضو سابق في مركز الإعلاميّات العربيّات، ولها العديد من الدراسات والكتب والمقالات المنشورة في العديد من الدوريّات العربيّة، حاصلة على عدد من الجوائز وشهادات التقدير في مجالات متعدّدة، منها التربية والإعلام، كما حصلت على موقع (الأفضل أداءً) في العام 2014م بحسب تقرير مركز الحياة لمؤسّسة راصد لتقويم الأداء البرلمانيّ، ومركز القدس للدراسات السّياسيّة.

أ. خليل الذوّادي

عضو مجلس الشورى، ويُعَد من الرعيل الأول الذين التحقوا بالعمل الإعلامي في تلفزيون البحرين منذ إنشائه.

قدّم العديد من البرامج التلفزيونيّة والإذاعيّة، وتدرّج في المناصب الإعلاميّة خلال عمله، حتى شغل منصب الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون في المدّة من 1996م حتى العام 2004م، كما شغل بعدها منصب سفير مملكة البحرين في جمهوريّة مصر العربيّة وجمهوريّة السودان.

الأستاذ الذوّادي شغل عضويّة العديد من المؤسّسات الوطنيّة، أهمّها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ولجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة، ولم يقف نشاطه الإعلامي عند العمل التنفيذي، وإنما انتقل للعمل الأكاديمي؛ ليكون محاضرًا في كليّة الإعلام بجامعة البحرين.

مثّل البحرين في العديد من المحافل الدوليّة والعربيّة، وترأّس مجلس الجامعة العربيّة على مستوى المندوب الدائم في العام 2006م، وأيضًا المؤتمر الوزاري الثاني لمنظّمة المؤتمر الإسلامي حول المرأة 2008م، كما حصل على العديد من الأوسمة أهمّها وسام المغفور له - بإذن الله تعالى- الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الثانية، تقديراً لما بذله من جهود مخلصة ومتميّزة في خدمة الوطن، كما كُرِّم في جامعة الدول العربيّة من الأمين العام للجامعة، لدوره في تدعيم علاقات بلاده مع الجامعة العربيّة.

التعريف بمدير الندوة

د. سهير المهنّدي

مدير إدارة شؤون التدريب للأعمال والفنون بمعهد البحرين للتدريب، حاصلة على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى في الدراسات التربويّة في مجال التدريب وعلم النفس، من معهد الدراسات والبحوث التربويّة بجامعة الدول العربيّة، والماجستير في الإعلام الرياضيّ من جامعة البحرين، وتدرس حاليّاً لنيل الدبلوما العليا (ماجستير) في العلاقات العامّة، من المعهد الملكيّ للعلاقات العامّة ببريطانيا.

المهنّدي صاحبة خبرات واسعة في المجالات الإعلاميّة، والإداريّة، والتدريبيّة، والرياضيّة. وقد عملت خلال مسيرتها العمليّة في مجالات الصحافة والإعلام، وكذلك في مجال التدريب والتعليم الأكاديميّ.

كما تحمل درجة الدبلوم الدوليّة العليا في الإدارة من الأكاديميّة الأمريكيّة في المجال الإعلاميّ، ودرجة البكالوريوس في التربية الرياضيّة من جامعة قطر.

خاضت المهنديّ تجربة الترشّح للانتخابات البلديّة؛ حيث كانت ضمن المرشّحين للانتخابات في أوّل مجلس بلديّ في البحرين عام 2002م، وصدر لها كتاب "الإعلام الرياضيّ المرئيّ في الواقع المعاصر" 2005م.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سعادة الفاضل مستشار جلالة الملك لشؤون الإعلام رئيس مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية المستشار نبيل بن يعقوب الحمر، أعضاء وعضوات مجلس النوّاب والشورى، السيّدات والسادة الحضور الكرام.

أسعد الله مساءكم بكلّ خير...

قدّم معهد البحرين للتنمية السياسيّة العديد من البرامج التدريبيّة والتثقيفيّة للمرشّحين والناخبين والإعلاميّين، والتي ساهمت بشكلٍ كبيرٍ في إعطاء صورة شاملة وعامّة للحياة الانتخابيّة في البلاد، عَكَسَت المشهدَ الديمقراطيَّ الذي شهدته المملكة من منطلق مشروعها الإصلاحيّ؛ وعليه كان للصحافة دورها البارز في نقل هذه الثقافة السّياسيّة عبر وسائل الإعلام المختلفة، والتي ساهمت من جانب آخر في نقل هذه الثقافة السّياسيّة، وما جاء في مضمونها لمختلف شرائح المجتمع؛ وعليه يتقدّم معهد البحرين التنمية السّياسيّة بخالص الشكر والتقدير على هذه الجهود المبذولة والمخلصة المستمرّة لجميع الصحف في المملكة، ومنها وكالة أنباء البحرين.

حضورنا الكرام،

ندعوكم معنا هذا المساء لتكون لنا مشاركة انتخابيّة إيجابيّة قادمة بين الحقّ والواجب، وذلك من خلال هذه الأمسية التي تجمعنا؛ لنرفع صوت الحقّ لنا، ونؤكّد على الواجب تجاهنا في الدورة الانتخابيّة القادمة في مملكة البحرين 2014م؛ ليكون لنا دور في التقويم؛ إذ ستكون هناك مشاركة لعضوين متميّزين: أحدهما رئيسة لجنة الحريّات وحقوق الإنسان في مجلس النوّاب الأردنيّ ، والتي ستتحدّث ضمن ورقتها عن التأثير في أهميّة المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة صُنَّاعًا للقرار، والتوعية بالطرق السلميّة عن المطالب السّياسيّة، واختيار المرشّحين من خلال تقديمهم وتحليل برامجهم الانتخابيّة، أمّا الورقة الثانية فهي لعضو مجلس الشورى من مملكة البحرين، والتي ستتناول الإطار القانونيّ والدستوريّ المنظّم لعمليّة المشاركة الانتخابيّة، ومراحل بدء العمليّة الانتخابيّة، ودور مؤسّسات المجتمع المحليّ في التوعية الانتخابيّة....

كلمة د. رولى الحروب

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدّين

أنا سعيدة بوجودي هنا، بين هذا الجمع الكريم في مملكة البحرين الشقيقة والحبيبة إلى قلب كل مسلم، والتي تجمعنا بها الكثير من القواسم المشتركة، ليس دينيًّا وثقافيًّا فحسب، بل حتى سياسيًّا، وحتى في المآزق السّياسيّة نتشارك، واليوم أنا مدركة أننا سنكون على موعد مع انتخابات في نوفمبر المقبل، ونحن قبلكم في العام الماضي في 23 يناير 2013م، وكانت لدينا أمور مشتركة، وكان لدينا كثير من الدعوات الواسعة للمقاطعة من قبل الكثير من الأحزاب السّياسيّة والمستقلّين، ولكن، الحمد الله، استطعنا أن نسير بالسفينة إلى برّ الأمان، وتمكّنّا من إجراء انتخابات ناجحة، ودخلنا إلى البرلمان. وسنتحدّث عن هذه التجربة، ربّما نطرح بعض الأمثلة في أثناء الحديث في هذه الندوة، ومِن ثَمَّ أكرّر سعادتي بوجودي هنا بين هذا الجمع الكريم، وأبدأ بنكتة - إن صحّ التعبير- أو طرفة عن العمل السّياسيّ والسّياسيّين.

أيُّها السياسيّ، أنت ضائع

"أحد السّياسيّين فكّر أن يرفّه عن نفسه؛ فقرّر أن يركب منطادَ بالونٍ بالهواء الساخن، وكان عنده موعد مع أحد الأصدقاء، ولم يكن يريد أن يركب سيارة، وأراد أن يعمل شيئًا مغايرًا، فركب في هذا البالون، وطار به في السماء بمسافة كبيرة؛ ثم فجأة هبّت عاصفة، ففقد السياسيّ اتجاهه، وليس معه بوصلة، ولم يعرف كيف يرجع، ولا أين هو، فاضطُرَّ أن يخفّف الثقل لنزول البالون إلى الأرض، فنزل في حقل، ورأى سيّدةً فناداها لطلب المساعدة منها، وقال لها: "أرجوك توقّفي"، فقالت له: "نعم"، فقال لها: " أنا ضائع، فهل لك أن تدلّيني، لأنّ لديّ موعدًا ضروريًّا، وأريد مساعدتك".

> لو قرأتم نصوص العهد الدوليّ
> للإعلان العالميّ لحقوق الإنسان
> ستجدون أنّ الديباجة تبدأ بحديث
> الرسول عليه الصلاة والسلام: "الناس
> سواسية كأسنان المشط"

د. رولى الحروب
عضو مجلس النوّاب الأردني

فنظرت إليه وقالت له: "أنت تحلّق في بالون من الهواء الساخن على ارتفاع 30 قدمًا فوق حقل الذرة بإحداثيّات (30) زاويةَ ميلٍ رأسيّ، و(60) زاوية ميل أفقيّ".

فنظر إليها السياسيّ، وقال لها: "مؤكّدٌ أنّكِ مهندسة"، فقالت له: "فعلاً، أنا مهندسة! كيف عرفت ؟"

قال: "لأنّك تحكين بطريقة تقنيّة دقيقة، ولكنّ ذلك لا يساعدني على اتخاذ أيّ قرار للذهاب؛ فأنت لم تساعديني".

فقالت له:"مؤكّد أنّك سياسيّ"، فقال لها:"كيف عرفتِ؟ أنا فعلًا سياسيّ"، فقالت له: "أنت ضائع، لا تعرف أين أنت، ولا إلى أين تذهب، ولست قادرًا على الوفاء بوعودك للناس، وتحمّلنا نحن نتيجة أخطائك"!

وهذا هو حال العمل السياسيّ، وحالة عدم الرضا بين الناس والسّياسة والسّياسيّين، وما يحملونه من الأمانة والمصداقيّة في كلّ دول العالم.

وبذلك يُفاجَأ البرلمانيّ حينما يكون في الساحة السّياسيّة، نصفٌ مع الأكاذيب، ونصفٌ مع الحقائق. واليوم نتحدّث عن المشاركة السّياسيّة، وعن طرق المشاركة السّياسيّة وصنع القرار. وسنتحدّث أيضًا عن كيفيّة تقويم المرشّحين، وبرامج الحملات، والوعود الانتخابيّة المفرطة في الكرم أثناء الحملات الانتخابيّة، وسنتحدّث أيضًا عن طرق المشاركة السلميّة، والتعبير السلميّ عن المطالب السّياسيّة.

معاناة حقوق الإنسان

لا شكّ أنّ حركة حقوق الإنسان في العالم مرّت بمسيرة من المعاناة، إن صحّ التعبير، لم يحصل البشر إطلاقًا على حقوقهم، لا بالطرق المرتاحة ولا من خلال المكيّفات، وإنما دفعت البشرية ثمنًا باهظًا من الدماء وسفكِها، والحروب، والصراعات، والنزاعات؛ حتى وصلنا إلى الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان سنة 1948م، وبعد ذلك إلى العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة سنة 1967م، وأقرّه العالم مجتمعًا استنادًا إلى ثقافات كثيرة، المسلمون أسهموا في هذه الثقافات بدرجة كبيرة.

ولو قرأتم نصوص العهد الدوليّ للإعلان العالميّ ستجدون أنّ الديباجة تبدأ بحديث الرسول عليه الصلاة والسلام: "الناس سواسية كأسنان المشط"، وستجدون أنّ المبدأين الثاني والثالث لهذه الاتفاقيات تحدّث عنهما عمر بن الخطّاب رضي اللّه عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟"، وسنجد أنّ الكثير من القيم التي مارسها حتى في توصيات أثناء الفتح كلّها موجودة وبشكل آخر.

نحن لا نتحدّث عن اتفاقيّات مفصّلة صُنِعت في مصانع الديمقراطيّة، بقدر ما نتحدّث عن ثقافتنا نحن، وحقُّ ثقافة الأصيل في الوجود، وفي ممارسة كلّ الحقوق التي تتمتّع بها شعوب كلّ العالم.

الجمعيّات ومؤسّسات المجتمع المدني تلعب دورًا كبيرًا جدًّا في النظم الديمقراطيّة، وتستطيع أن تقيس مقياس الديمقراطية من وجود هذه المؤسسات بشكلٍ فاعلٍ وقويٍّ على الأرض، ووجود أحزاب قويّة، ووجود (NGOs) قويّة، ومؤسّسات مجتمعٍ مدنيّ، ونقابات عماليّة ومدنيّة واتحادات، وما إلى ذلك، فبقدر ما وجدت هذه النقابات بقدر ما انضمّ إليها أعداد أكبر، وبقدر ما لها من برامج حقيقيّة وملموسة على الأرض تساهم في نشر الوعي والثقافة وفي الدفاع عن حقوق المنتسبين لها، بقدر ما تستطيع أن تحكم أنك في بلد ديمقراطيّ.

وسائل الإعلام

وسائل الإعلام أيضًا هي مقياس مهمٌّ جدًّا لوجودِ الديمقراطيّة في بلد ما، وكلَّما كان الإعلام حرًّا ومفتوحًا ومتاحًا ووسائل النشر متاحةً للمواطنين - فهذا حقٌّ من الحقوق الأساسيّة التي نصّ عليها العهد المدنيّ - وكلَّما كانت هذه الوسائل حرّة ومتعدّدة تعكس التعدّدية السّياسيّة في المجتمع، كلَّما ارتفع منسوب الديمقراطيّة، وتحسّن مستوى الرفاه في المجتمعات؛ لأنّ الدراسات العديدة التي أجراها البنك الدوليّ وجدت أنّ هناك عواملَ ارتباط قويّة بين منسوب الديمقراطيّة وبين الحرّيّة الإعلاميّة المفتوحة من جهة، وبين الدفاع عن مستويات الحياة والرفاه من جهة أخرى.

ثقافة حقوق الإنسان

مؤسّسات التنشئة الاجتماعيّة والسّياسيّة تلعب دورًا أساسيًّا في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ونشر ثقافة المشاركة السلميّة. والتعبير السلميّ عن المطالب يجب أن يبدأ من هذه المؤسسات منذ الطفولة؛ إذ لا يجدي أن ينشأ الإنسان تنشئة ديكتاتوريّة، ثمّ بعد أن يصبح عمره 24 سنة نأتي ونعمل له محاضرات توعويّة عن كيفيّة المشاركة؟ وكيف تحيي الديمقراطيّة؟ وكيف تقبل الآخر وتتسامح؟

حقيقة يجب أن تبدأ الديمقراطيّة منذ الصغر في الأسرة التي يجب أن تكون نموذجًا للعمل الديمقراطيّ وصنع القرار بين الأمّ والأب والأبناء، أيضًا في المدرسة، الطالب مع الطالب يعبّر عن رأيه، وبين المدرّس والطالب، وألّا يكون هناك فرضٌ للرأي بالقوّة، إنما الأخذ بالديمقراطيّة في الرأي، كذلك في الجامعة وفي العمل.

وحقيقةً، هذه الثقافة التي سادت في مجتمعاتنا خلافٌ لعاداتنا وقيمنا وتقاليدنا؛ إذ للأسف هي تركة ورثناها من بعض العصور التي استُعمِرنا فيها من قِبَل أشكال مختلفة من الاستعمار، والتي حملت الشعار الإسلامي، فوصلنا إلى شكل من أشكال غياب الديمقراطيّة داخل مؤسساتنا بمختلف أشكالها، ونحن الآن نتنبأ ونعيد دفع العجلة - إن صحّ التعبير- لنعيد تصحيح المسارات، وتكوين ثقافة مجتمعيّة، ونبدأ منذ الطفولة.

العهد الدوليّ نصّ بشكل واضح وصريح على هذه الحقوق الكثيرة للمواطنين في الاجتماع، وحقّ المواطنين في الانضمام إلى الأحزاب والنقابات والاتحادات؛ للتعبير عن الترابط في عرضها ونشرها، وحقّ مخاطبة السلطات العامّة وتولّي المناصب العامّة، وحقّ الانتخاب والترشّح والفكر والإبداع والديانة، كلّ هذه الحقوق تصبّ في مصلحة المواطنين على أن يكونوا شركاء حقيقيّين في صنع القرار في المجتمعات الديمقراطيّة.

يفترض أيضًا أنّ أمم العالم التي وقّعت وصادقت على هذه الاتفاقيات، منها العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنية والسّياسيّة والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، يفترض أن تتعهّد بدمج مواد أو مضامين هذه الاتفاقيّات

> إن وسائل الإعلام مقياس مهمٌّ جدًّا لوجود الديمقراطيّة في بلد ما، فكلَّما كان الإعلام حرًّا ومفتوحًا ومتاحًا ووسائل النشر متاحةً للمواطنين، وتعكس التعدّدية السّياسيّة في المجتمع، كلَّما ارتفع منسوب الديمقراطيّة، وتحسّن مستوى الرفاه في المجتمعات

د. رولى الحروب
عضو مجلس النوّاب الأردني

ضمن دساتيرها وضمن قوانينها الوطنيّة، وهناك بعض الدول قد التزمت بالفعل بذلك، ومنها الأردن على سبيل المثال، نموذج متقدّم في هذا المجال، وفي دمج كلّ هذه المعايير الدوليّة ضمن قوانين محليّة.

لم نصل إلى الكمال، ولكننا نعمل وما زلنا نتقدّم باقتراحات، كما قدّمت في البرلمان لتطوير قانون المحاكمات الجزائيّة وقانون العقوبات، بما يضمن المزيد من الضمانات من المحاكمات العادلة، وما إلى ذلك. وبذلك، فهي رحلة مستمرّة من التطوير، والبحث، والبناء، ولا شيء يأتي سهلًا على الإطلاق.

تبقى المسألة الأهم للمواطنين في كلّ مكان ليست النصوص الجامدة؛ إذ إنّ النصوص موجودة ومقرّرة في العهد والنصوص والدساتير وفي الاتفاقيّات الدوليّة، وإنما تبقى المعضلة الكبيرة هي التنفيذ على أرض الواقع، فإلى أيّ مدى تلتزم الحكومات بدمج هذه النصوص والمضامين ضمن سياساتها على أرض الواقع؟

توجد طرق كثيرة للتعبير عن المطالب السلميّة، ليس بالضرورة إذا كنت غاضبًا من سياسات الحكومة أن أعمل كما يحدث الآن؛ قطع الطرق واحتلال المقارّ والمؤسّسات الحكوميّة وغيرها، ليس بالضرورة اللجوء إلى هذا؛ لأنّ هناك مجموعة أخرى موجودة للتعبير ومتاحة أمامي، أستطيع أن ألجأ إليها كوني مواطنًا للتعبير بها.

من حقّي- كوني مواطنًا - التعبير عن رأيي، وأن أعترض على سياسات قرارات البرلمان أو مشاريع القوانين، أو أؤيّد هذه السياسات وأدعمها، إذن؛ لدينا أساليب كثيرة؛ منها: المسيرات، والاحتجاجات السلميّة، والاعتصامات، والإضرابات، ولكن أمم العالم حينما تلجأ إلى مثل هذه الإضرابات هناك مسيرة من التفاوض بين العمّال وأصحاب العمل والحكومة، ثمّ تقدّم هذه المطالب وفق الأوقات الزمنية، على أن تكون المطالبة بالمطالب في مراحل المطالبات بأشكالها، إضراب جزئيّ، ومِن ثَمَّ يحال إلى الإضراب الشامل في حال انعدام الاستجابة، ونقف ضمن قوانين تنظّم هذه الإضرابات والاعتصامات.

إننا والمشكلة في دولنا العربية ما زلنا في مرحلة ديمقراطيّات ناشئة، وما زلنا بحاجة إلى بناء الكثير من التقاليد في التعامل؛ لمواجهة الاحتجاجات المجتمعيّة.

مخاطبة الجهات الرسميّة - أيضًا - هي حقٌّ نصّت عليه الدساتير؛ للتعبير عن هذا الحقّ بأيّ شكل من الأشكال عبر الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وغيره، للمشاركة في التمثيل المباشر وغير المباشر، للترشّح والانتخابات عبر مختلف المواقع في الدولة للبلديّات والبرلمانيّات، وبذلك تأتي المشاركة الأهمّ في الأحزاب السّياسيّة أو الجمعيّات السّياسيّة، كما يسمّونها في البحرين.

الموازنة بين الحقوق

السؤال الكبير هو: كيف نوازن في النظم الديمقراطيّة بين الحكومة المتضاربة وحقوق الفرد من جهة، وبين حرياته الخاصة والشخصية وحقوق الدولة من جهة أخرى، وحقوق الجماعة الفئوية التي ينتمي إليها الفرد أو لا ينتمي إليها هذا الفرد؟، والتي تتكوّن منها الدول والمجتمع، وكثيرًا ما تُصدم حقيقةً بين هذه الحقوق الفرديّة وبين الحقوق العامة.

هنا يجب أن ندرك أنه في عالم الديمقراطيّات لا يوجد شيء اسمه ربح بكل المقاييس، كما أنّ المعادلة خسارة، وهي معادلة أيدلوجيّة، ونحن نرى حولنا في العالم العربي، وما سُمِّيَ بالربيع العربي، إذ تطوّرت الأمور، هي بدأت بشكل جميل، ثمّ انتهت إلى مسارات فوضويّة، وهو ما يعيق هذا السؤال مرّة أخرى في الساحة، إن صحّ التعبير.

كيف أستطيع أن أوازن بين هذه الحقوق؟ الإجابة تأتي من مسك العصا من الوسط، فنحن أمّة وسط، إذ إنّه من يقبل أن يدخل إلى السّياسة، سواء كان من الشعب أم من السلطة أم يمثّل الاثنين معًا، يُفترض به أن يفهم أنه لا يستطيع أن يحصل على كل ما يريد، والآخر يجب أن يدرك أنه لا يستطيع أن يحصل على كل ما يريد، ومِن ثَمَّ نصل إلى حالة من التنازلات المشتركة من الطرفين؛ وصولًا إلى حلول وسط تدفع العجلة إلى الأمام.

تحقيق الهدف بين التغيّرات المُفاجِئة الثوريّة والتغيّرات البطيئة

التغيير التدريجي - وسوف أتحدّث عن معضلة التغييرات المفاجئة الثوريّة مقابل التغيرات البطيئة السلميّة المتدرّجة - وأيّهما يوصلنا إلى الهدف بشكل أفضل، فنحن اليوم في العالم العربي- كما أسلفت - في حالة مخاض، المواطن يطلب الكثير من الحقوق، ومن حقّه أن يحظى بهذه الحقوق؛ لأنّ السلطة وُجدت لخدمة المواطن، سواء كانت منتخبة أم حكومات معيّنة، سواء كانوا ملوكًا أم رؤساء.

الديمقراطيّة، أو أيٌّ من الأنماط الديمقراطيّة التي أسعدنا الوقت لنتحدث عنها - وبغضّ النظر عن شكل الحكم الموجود في الدول- فإنّ الحاكم موجودٌ لخدمة الشعب، قال أبو بكر الصدّيق: "أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عَصَيْتُ فلا طاعة لي عليكم، وإنْ أخطأتُ فقوّموني".

إذن، إجمالًا الحكومات موجودة لخدمة الناس، ولكن في المقابل أيضًا - في بعض الحالات في غضون فترات زمنيّة معيّنة - يكون الشعب مستعجلاً في الحصول على كلّ المطالب وكلّ المكاسب مرّةً واحدة، وعندما يُفقد التفاهم بين الحركات المجتمعيّة المختلفة مثل الأحزاب والقوى السّياسيّة المختلفة في المجتمع والسلطة، يتخندق كلٌّ منهم في موقعه؛ فنصل إلى طريق مسدود، وعندها يدفع الطرفان ثمنًا كبيرًا؛ ولذلك فإنّ الحنكة السّياسيّة وحكمة النظم التي تحمل تقاليد من العمل السياسيّ تنجح في تجاوز مثل هذه المآزق؛ للوصول إلى تسويات مشتركة.

الثورة البيضاء

حسابات الثورة البيضاء الدارجة في الأردن، على سبيل المثال، أعلن جلالة الملك افتتاحه للبرلمان في الدورة غير العاديّة من العام الماضي، وقال: "نوافق في الواقع بإحداث ثورة بيضاء"، وطالب البرلمان بتبنّي هذه الثورة البيضاء، بمعنى إصلاحات واسعة لكل القطاعات في البلاد؛ الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، ولكن ضمن وسائل التعبير

السلميّ والقانونيّ والدستوريّ، أي من خلال النظام، وهنا يأتي التحدّي الأكبر، إذ يبدو من الوهلة الأولى أنّ التغيير من خارج النظام أسهل وأكثر فعالية من التغيير من الداخل.

وقد يكون هذا فيه الطعن، وهو: "لماذا أوقعت نفسي في الدخول إلى البرلمان؟ ولماذا أتعب نفسي بما أنّ هناك سيطرةً على كلّ شيء؟ وأنّ الصراع مع الأكثريّة والأقليّة لا يتغيّر؟ ولماذا أدخل في هذه المتاهة؟ فَلْأَكُنْ خارج النطاق، أقاطع وأرفع الحجج على من يعملون في هذه المؤسسات؛ طمعًا في إسقاط النظام كلّه، وإحداث نظام جديد، أستطيع أنا أن أضع فيه قواعد أخرى"، يبدو هذا الكلام جيّدًا ومسألة ملائمة للكثير من الثوّار.

ولكنّ الواقع يقول إنّ كلّ ثورات العالم التي لجأت إلى هذا النوع من التغييرات المفاجئة لم تتمكّن من تحقيق أهدافها بسرعة؛ لأنّها تمرّ بموجات من الفعل، وردّ الفعل، والارتدادات، والهزّات العكسيّة، ولديكم ما يحدث في مصر أكبر مثال على هذه المشكلة، وكيف ظنّ فريق سياسيّ أنّه تمكّن من الوصول إلى السلطة عبر أفراد الشعب، ومن ثَمَّ حصل انقلاب، وتدخّلت فيه قوى المجتمع الأخرى عبر وسائل الإعلام، وأسقطت التجربة، وعادت السلطة بانتخابات جديدة، وما زلنا في حالة صراع وشدّ وجذب بين القوى المتصارعة، أيضًا، هذا المشهد ليس بالضرورة أن يكون الخيار الأسلم للتّغيير.

وهناك مشهد آخر من داخل النظام السياسي، صحيحٌ إنّ هذا المشهد والنموذج أبطأ في التغيير وأصعب، إذ يحتاج إلى الكثير من الجهد والمثابرة والحنكة والسياسة، كما قال مرّةً أحد وزراء الخارجيّة الأردنييّن: "إنّ الذي أحترمه أنّ السياسة فنّ، وهي زحزحة الأحجار"، وزحزحة الأحجار من الداخل أصعب بكثير من زحزحتها من الخارج، إذ وأنت تزحزح من الداخل تكون محافظًا على البناء، لم تهدمْ البناء مع كلّ المكتسبات والإنجازات، وتمضي في الطريق السليم، ولكن تحتاج إلى صبر وَنَفَسٍ طويل.

أشكال نُظُم الحكم

المشاركة السّياسيّة لصنع القرارات:

نحن في العالم أمام مجموعة من نُظُم الحكم، أمامنا نماذج غالبيّة دول العالم تتبنّى فيها نظم حكم ديمقراطيّة؛ إذ إنّ أكثر من 67 دولةً من دول العالم تتبنّى أشكالًا متعدّدةً من أشكال النظم الديمقراطيّة المتعدّدة، مقابل دول أخرى تلجأ إلى الحزب الواحد الشمولي، على سبيل المثال: الفرد الديكتاتوري، الحكم الثيوقراطي، الحكم الديني، الذي يلبس لباس الديمقراطيّة، ثمّ الحكم الديمقراطي، لدينا ثلاثة أنواع من الديمقراطيّة التي يتحدّث عنها العالم:

1. ديمقراطيّة مباشرة مارسها اليونانيون القدماء، ومارسها الهنود قبلهم منذ 6000 سنة قبل الميلاد، إذ كان يجتمع كلّ سكّان المدينة، وكان يطبّق عليهم في المدن، وليس نطاق دول حسب المنطقة الجغرافيّة، إذ كان يجتمع في الجمعيّة العموميّة الذكور الذين كان يحقّ لهم التصويت عن الإناث، إذ كنّا مضطهدات، ولا يحقّ لنا التصويت، وأصبحنا في القرن الحادي والعشرين بخير، نقف في مجالس الأمّة، وفي هذه الأمكنة، ونقرّر في الأمكنة.
2. هذا النظام موجود في دول صغيرة تابعة لسويسرا، والفدراليّة السويسريّة تتبع نظام ما نسمّيه شبه ديمقراطيّة مباشرة؛ إذ يلجأ المواطنون لأخذ قرارات من خلال الاستفتاءات أو مبادرات جماهيرية لإبطال مفعول قانون ممكن أن يُتّخذ من قبل مجلس النوّاب، أو قرار تتخذه الحكومة، فهي حالات بسيطة وقليلة جدًّا؛ لأنه من الصعب مباشرة المواطن العمل السياسي من خلال التأطير.
3. والأكثر شيوعاً في العالم هو الديمقراطيّة الرئاسيّة، وهنا نحن أمام نَمَطَيْن من الرئاسة، منها ثنائيّة السلطة التنفيذيّة، وأحاديّة، في تركيا على سبيل المثال، ولدينا نماذج أخرى مثل الولايات المتحدة؛ إذ تكون السلطة رئيسًا منتخبًا من قبل الشعب والبرلمان، وهذا الرئيس يجمع بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة في الوقت نفسه محلّ السلطة، أو لدينا رئيس حكومة من البرلمان، ولدينا رئيس منتخب من الشعب أو من البرلمان، وتلقى سمات الصلاحيات نفسها.

> ما هو غير معقول هو وجود بعض الأحزاب المتكرّشة التي لا تحظى بقواعد شعبية، وليس لديها وصول إلى الجماهير، ومع ذلك، هي تمارس التنظير وإصدار البيانات لمختلف المواقف، ولكن دون أيّ وجود حقيقيّ على الساحة

د. رولى الحروب
عضو مجلس النوّاب الأردني

الأحزاب تلعب دورًا مهمًّا في هذا الموضوع، وأهمّ نقطة في هذا الموضوع هي عنوان هذه الندوة وهو "المشاركة الانتخابية بين الحق والواجب"، بالإضافة إلى حرّيّة الإعلام، والحرّيّات، وحقوق المجتمع المدنيّ، والمسألة والمحاسبة وميزان الشفافية، وقانون الانتخابات الحرّة المفتوحة العادلة من الحكومة الرشيدة، المشاركة؛ هل هي حقّ أم واجب؟ والمشاركة مشتركة، فهي كلّ النشاطات التي يستخدمها المواطن للتأثير في صنع القرارات ولانتخاب القادة السّياسيّين الذين ينتخبونهم للتأثير في السّياسات التي يتّبعونها سلبًا أو إيجابًا، معها أو ضدّها، وتنبثق المشاركة من الحقوق التي تحدَّثنا عنها والتي أقرّتها دول العالم والدساتير والقوانين، لدينا نمطان رئيسان من المشاركة: مشاركة تقليديّة، ومشاركة غير تقليديّة، والعصيان المدني، وسوف نقفز على الكلام بشكل سريع.

ما هي العوامل التي تؤثّر في المشاركة السّياسيّة؟

عوامل التنشئة السّياسيّة والثقافة السّياسيّة السائدة وتوفّر المصادر لدى الأفراد، والمال والجهد والوقت وتوافر المهارات المدنيّة التي تمكّنهم من إحداث آراء في عالم السياسة، وتوافر الدافعيّة والانتماء السياسيّ، وإدراك وجود مصلحة، سواء كانت مصلحةً مباشرة أو غير مباشرة؛ لأنّ الإنسان لا يتحرّك إلّا إذا أدرك وجود منفعة له.

ومن جانب آخر الحالة الاقتصاديّة، وجدنا الأعلى دخلًا والأعلى تعليماً، والأعلى ثقافةً، والقائمة تطول... وجدنا الأستاذ الجامعي، والمدرّس، ولكن، وجدنا الأكثر مشاركة في العمل السياسي هو الأقلّ من هذه المستويات، والمتقاعد وسكّان البادية، وسكّان المدن، الأكثر انخراطًا في العمل السياسي والتصويت؛ لأنّ المجتمعات في البادية أكثر التصاقًا وحميميّة من مجتمعات المدن التي لا يعرف فيها الفرد الآخر، ويفقد فيها الإنسان الصلح.

والفئات العمريّة كالشباب أقلّ انخراطًا في عمليّة الانتخابات والتصويت والمشاركة السّياسيّة، في المقابل الشيوخ في مقاعدهم أكثر حماسًا، ولذلك لا عجب حينما ننظر إلى

هيئتنا العليا، نجد أنّ أعمارهم من شريحة المتقاعدين، وليست من الشباب، والعرق، والجندر؛ وذلك بسبب الظروف الاجتماعية والاضطهادات التي مرّت بها، ولكن بدخول المرأة في زمن الصناعة ومشاركتها في الاقتصاد أصبحت تتحكّم في مال الأسرة، ولم يَعُدْ الرجل فقط هو من يتحكّم في هذا الجانب. وقد اكتسبت المرأة هذا الحقّ مع الظروف السّياسيّة والاقتصاديّة، ودخلت بقوّة إلى عالم السّياسة؛ ومع ذلك نجد - عالميًّا - فقط نسبة (20%) من النساء المنتخبات سياسيًّا، بينما المعدّل العربيّ هو نسبة (10%) فقط من النساء البرلمانيّات.

المشاركة هل هي حقّ أم واجب؟

معظم دول العالم تتعامل مع المشاركة على أنها حقّ، وصاحب الحق يستطيع أن يسقطه، وبذلك لا تثريب عليه، ولكن، بعض الدول الديمقراطيّة الأصيلة مثل اليونان تتعامل مع المشاركة باعتبارها واجباً على المواطن تجاه الدولة، وليست حقّاً للمواطن، ولذلك في اليونان، إذا امتنع أي مواطن عن واجبه بالتصويت في الانتخابات ثلاث مرات متتالية؛ يفقد حقّه في الترشّح لأيّ وظيفة عامّة في الدولة، ويفقد حقّه في التعيين في أيّ مكان من القطاع العام في الدولة.

الأغلبيّة الصامتة عليها أن تشارك، كيف يمكن إشراك غير المهتمّين؟ ولماذا لم يشاركوا؟ ولنرَ ما هي الأسباب؟ بين ثلاث فئات من الناس الذين لم يشاركوا في الانتخابات، وهم:

1. فئة من لا يستطيع.
2. فئة من لا يطلب منه أحدُ أن يشارك أصلًا.
3. فئة من لا يريد.

فئة من لا يستطيع؛ لأنه مشغول، وليس لديه وقت ومال ولا مهارات حتى يرشّح ويعبّر عن رأيه في وسيلة إعلام أو مقال، فهذه الفئة تحتاج إلى تمكين.

وفئة من لا يطلب منه أحد المشاركة بحاجة أن نصل إليه، وهناك أناس كثر مستعدّون للتطوّع، ولكن كلّ ما علينا هو الوصول إليه ومشكلتنا هي النّقود.

ومشكلتنا مع فئة من لا يريد وهم لا يرغبون نتيجة اختلاف اهتماماتهم؛ طبيب وفنّان وغيرهما، وجزء آخر منهم يشعر أنه إن شارك أو لم يشارك فلا اهتمام بصوته، ولدينا عيّنات منهم، وفي الأردن كثير، فهناك مقولة تقول: "لماذا أتعب نفسي حتى أصل إلى الصندوق؟ وصل صوتي أو لم يصل، الدنيا قائمة، وسيتم انتخاب من يريدون" وهذا ناتج إلى عدم انتمائهم إلى أحزاب وعدم ثقتهم بها وبالسياسيين، ونقول بالتالي لا أرغب في المشاركة.

ونحن اليوم دولة مكوّنة من مجموعة من المواطنين، كيف نستطيع أن نشجّع الناس على المشاركة في الانتخابات؟ وفي الحقيقة الانتخابات يجب أن تكون شفّافة ونزيهة، ويجب أن نُشعر المواطن أنّ صوته فعلًا يشكّل الفرق، ويصنع الفرق، ويجب أن يكون مطّلعاً على ما يفعله ممثّلو الشعب داخل قبّة البرلمان.

مشكلة الإعلام مع البرلمان

ومشكلتنا أيضًا أنّ وسائل الإعلام لا تُذيع أعمال البرلمان بشكل كافٍ، وعندما تذيعها يكون الأمر بشكل سطحيّ، وأحيانًا تذيعها بشكلٍ سلبيّ؛ إذ تركّز مثلًا على مشاجرة حصلت داخل قبّة البرلمان، وتركّز على كلمة نابية أُلقِيت أثناء الجلسة، وتهمل شرح القوانين التي يصوّت عليها النوّاب داخل البرلمان أو أعمال اللجان التي تمارس دورها على رقابة الحكومة، ومِن ثَمَّ يلعب الإعلام دورًا كبيرًا في تحفيز الناس ودفعهم إلى المشاركة.

> لا يوجد نائب سيّئ في البرلمان،
> ولكن يوجد ناخب سيّئ أوصل هذا النائب
> إلى البرلمان

د. رولى الحروب
عضو مجلس النوّاب الأردني

كيف تختار المرشّح الأفضل؟

اختيار النوّاب من خلال تقويم البرامج الانتخابيّة، دائمًا في موسم الانتخابات المواطن يتجوّل وهو راغب في التصويت، ولكنّه متحيّر؛ نتيجة وجود غابة من الإعلانات في الطريق، ومئات الصور المصمّمة "بالفوتوشوب" وبشكل جميل ومنظّم، وشعارات كلّها ممتازة؛ تعليم صحّي وتأمين وغيرهما. من ذلك كلّه، كيف نستطيع أن نحكم على المرشّح الذي نرغب في التصويت له؟

فبذلك وجدت الدراسات أنّ هنالك عواملَ أساسيّةً تدفع الناس إلى التصويت للمرشّحين، أهمّ عامل منها: خصائص الشخصيّة.

حتّى في الديمقراطيّات، ويبقى منها كاريزما الشخصيّة للمرشّح، وهي عنصر قوي وفاعل إلى درجة كبيرة، ومثلاً من الحزب الديمقراطيّ والجمهوريّ في بعض الولايات قد يصوّت شخص انتماؤه الدينيّ إلى شخص جمهوريّ في ولايته، لا لشيء إلّا لأنّ المرشّح أكثر جاذبيّة وأكثر قربًا أو تواصلًا مع جمهوره، إذن المظهر وتكاملاتِه، وعشيرته، والقوّة، والقيادة، والدفء، شعورك بأنّه متعاطف ومهتم بقضاياك ومشاعرك، والكفاءة والقدرة على الإقناع والتأثير والفعالية والمؤهّلات العلميّة والعمليّة، والنوايا الحسنة والذكاء والموثوقيّة، والصبر. والناس لا تعطي سلطة لشخص عديم الصبر، والناس تدرك وهي أذكى كثيرًا ممّا نتوقّع، إذ تدرك أنّ السّياسة بحاجة إلى صبر كبير.

أروي لكم قصّة حصلت معي في بداية عملي السياسي، وكنت غاضبة وهدّدت بالاستقالة من المجلس؛ لأنّي نجحت، فهجم عليّ الناخبون الذين صوّتوا لي يومها، إذ إنني نجحت على قائمة وطنيّة من أقصى شمال الأردن إلى أقصى جنوبه، ومن الشرق إلى الغرب، والقرى والمدن والمخيّمات كلها صوّتت لي.

وبالتالي هجم عليّ عدد كبير من الناس، وهدّدوني برفع قضايا عليّ في المحاكم، وكان المنطق: كيف تسمحي لنفسك بالاستقالة؟ فنحن نزلنا وذهبنا إلى الصندوق وصوّتنا لكِ، ونحن لم نصوّت لكِ وحدنا، فنحن حرّكنا معنا أناسًا آخرين، وحرّكنا

قبائلنا وعشائرنا، وقمنا بالمساهمة في حملتك الدعائية والانتخابيّة، وأنا لا أعرفهم إذ قالوا إنهم كانوا يأخذون الصور، ويصوّرونها ويوزّعونها في الحملة، ويقولون إنهم كانوا يأملون أن أدافع عنهم في البرلمان، فكيف تستقيلين؟!

وكان لنا خبرة في البرلمان الأردني مرّتين مع أعضاء مجلس نوّاب قدّموا استقالتهم في الخامس عشر والسادس عشر، هل تعرفون أنّ هؤلاء النوّاب الذين استقالوا لم يُعِدْهُم الشارع إلى المجلس، ولم يُعِدْهُم المواطن في البرلمان؟

إذن، الصبر وإدراك الناخب أنّ العمليّة الانتخابيّة بحاجة إلى صبر، وأيضًا الخلفيّة السّياسيّة للمرشّح مهمّة، ودائمًا ما توافق مع الناخب ومصداقيته معه، وسُمعته وسُمعة الحزب، ومباشرته، وثقافتنا أنّ الناخب ما زال يرغب في مرشّح يرغب في التحدّث إليه وجهًا لوجه.

وآخر شيء أنّ السياسة مثل أيّ عمل آخر، كما أتزوّج وأختار زوجي في الحياة الزوجيّة، وفي أيّ حياة هناك هدف، وعلى الناخب أن يدرك مصلحته السياسيّة، وعليه اختيار المرشّح الأفضل، والأكثر صدقًا والأكثر تعبيرًا عن حاجته ومطالبه، وأن يستمر في متابعة أدائه وتقويم سلوكيّاته إن لزم الأمر، ومن الممكن أن يتصل بالمرشّح، ويعلّق على ما يصدر منه.

وأخيرًا، لا شيء يأتي بالسهل، وما بُنِي بمشقّة وتعب يعطي نتاجًا إيجابيًّا، والعمليّة الانتخابيّة تحتاج إلى صبر ومشقّة لتبقى سنواتٍ طويلةَ، والعمليّة السّياسيّة عمليّة مستمرّة، وصنع القرار يحتاج إلى استمرار وصبر، والأهمّ دائمًا علينا أن نكون موجودين من خلال المشاركة، وليس من خلال المقاطعة.

كلمة أ. خليل الذوادي

إخوتي، أنا حضرت دورات تدريبيّة كثيرة في هذا المعهد، واستمتعت بقيمة الكمّ الذي قدّمه المحاضرون، كما أستمتع اليوم بوجود أساتذة أفاضل، لهم فضل عليّ في التعليم من المرحلة الابتدائيّة حتّى الجامعة، إضافةً إلى زملاء أعزّاء آخرين في عالم الإعلام والصحافة، وصعبٌ عليّ جدًّا أن أتقدّم بهذه الورقة، ولكن نظرًا لإصرار المدير التنفيذيّ لمعهد البحرين للتنمية السّياسيّة الدكتور ياسر سامحه الله.. قبلت.

صنوف من الحقوق

يحلو للمنظّرين أن يربطوا بين الحقوق والحرّيّات المستحقّة لكل شخص لمجرّد كونه إنسانًا، فالحقّ تنوّعت مشاربه، ونحن اليوم نتكلّم عن حقوق الإنسان، الحقّ المدنيّ والاقتصاديّ والثقافيّ وغيرها من الحقوق، والحقّ في التعبير والحقّ في العيش الكريم، وقد أكّدت الشرائع السماوية على الحقوق، والإسلام العظيم أكّد على الحقّ؛ فقال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وقال الرسول عليه الصلاة والسلام "اللهمّ أرنا الحقّ حقًّا والباطل باطلًا"، وهناك آيات كثيرة تناولت الحقّ، ومن هنا نشعر أننا أصحاب شرائع الحقّ في عقيدتنا وحياتنا، أمّا الواجب فهو ما عوقب تاركه، الواجب هو ما اقتضى الشرع فعله جازمًا، ويبقى جازمًا، والواجب مشتقّ من وجب وجوبًا، والواجب في اللغة اللزوم.

وعليه؛ كثيرون من تكلّموا، وخصوصًا في الإعلام، عن الاستحقاق الانتخابي والاستحقاقات السّياسيّة، فلا يمكن فصل الواجب عن الحقّ، ولو بسّطنا هذا الأمر في الحياة، فمن واجبي كوني ربّ أسرة أن أعلّم أولادي وأرعاهم، وأن أسعى لرزقهم، ومن واجبهم عليّ أن يحترموا دوري، وكذلك في المجتمع ومنه في الحي؛ فمن واجبي أن

نحن نتكلّم عن قيادة أنشأت مؤسّسات تريد بها حقًّاً أن تنهض، وأن تحافظ على مستوى البلاد وأن تأتي الانتقادات منّا نحن أبناء البلاد، لا أن تأتي من الخارج ونتوصّل إلى حلول، لا أن تُفرض علينا حلول من الخارج

أ. خليل الذوادي
عضو مجلس الشورى البحريني

أحافظ على جيراني وعلى سمعتهم، ومن حقّي أن يتعاونوا معي، وهو واجب عليهم، وكذلك الدولة من واجبها أن توفّر التعليم والصحّة وغيرهما، ومن حقّها علينا الولاء والتفاني؛ ولذلك علينا أن ننهض بها بكلّ التفاصيل.

ولذلك فالمشروع الإصلاحي الذي أطلقه جلالة الملك المفدّى لم يأت للمواطن فقط؛ وإنما للبحرين والمستقبل؛ ولذلك يجب أن نعي تمامًا أنه من واجبنا أن نرعى هذا المشروع ونهتمّ به ونقطف ثماره في التطوّر والحياة الكريمة والإسكان وغيره، وكلّها تصبّ في مصلحة المواطن؛ لأنّها من مستلزمات الحياة.

المشاركة الانتخابيّة إذن تعتبر مشاركة ووسيلة قياس، وصندوق الاقتراع المؤشّر لهذه التجربة الانتخابيّة، ولكن هي ليست نهاية، ومثلما قالت الدكتورة رولى، صحيحٌ أنّ الناخبين هم من يصنعون مستقبلهم، وتكون مسؤوليتهم في النهاية متابعة المرشّح، ومشاركة الشعب للسلطة وحكمه لنفسه لا يتحقّقان في العصر الحديث إلّا بالمشاركة في الانتخابات، ولذلك أصبح من واجبنا المشاركة في هذه الانتخابات.

الإطار القانونيّ والدستوريّ للمشاركة الانتخابيّة

1. المحور الأول: الإطار القانونيّ والدستوريّ المنظّم لهذه المشاركة، والذي وضع دستور مملكة البحرين بعض القواعد المهمّة المنظّمة لعمليّة المشاركة في الانتخابات في المادة (1) الفقرة (د) في الفقرة الأولى من الدستور لنقرأ: "نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه بالشرع مصدر السلطات جميعًا، وتكون مناصب السيادة على الوجه القانونيّ من هذا الدستور، كما نصّت الفقرة (هـ) من المادة الأولى رجالًا ونساءً. وهذا ما كان موجودًا في قانون ودستور 73 والحق في المشاركة في الشئون العامّة والتمتّع بالحقوق السّياسيّة، بما فيها حقّ الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً للدستور، ولا يجوز أن نمنع أحد المواطنين من حقّ الانتخاب والترشيح إلّا وفقًا للقانون.

المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2002م بشأن مباشرة الحقوق السّياسيّة ينصّ على المشاركة في العمليّات الانتخابيّة؛ بحيث يتطوّر القانون 37 مرّة موزّعة على خمسة فصول، تناولت الحقوق السّياسيّة، وشرطها، وجداول الناخبين، وتنظيم عمليّتي الاستفتاء والانتخاب، وجرائم الاستفتاء والانتخاب، والأحكام الختاميّة.

2. المحور الثاني: مراحل بدء العمليّة الانتخابيّة، تقام العمليّة الانتخابيّة في مملكة البحرين تحت إشراف اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخاب والاستفتاء التي يرأسها وزير العدل والشؤون الإسلاميّة، وتحت إدارة هيئة التشريع والإفتاء القانوني التي يرأسها المستشار عبدالله البوعينين الموجود بيننا، وذلك باعتبارها هيئة مستقلّة لضمان مراعاة مبادئ النزاهة والقيادة.

مملكة البحرين تضمّ عددًا من المناطق الانتخابيّة تشتمل كلّ منها على عدد من الدوائر، ويُحدّد ميعاد الانتخابات العامّة لمجلس النوّاب والبلدي بأمرٍ ملكيّ، ويكون إصدار الأمر قبل التاريخ المحدّد لإجراء الانتخابات بـ 45 يومًا، إذ تُعَدّ جداول الناخبين للدوائر الانتخابيّة بتحديد شروط المشاركة الانتخابيّة، وتقرأ سبعة أيام في كلّ دائرة انتخابية، وذلك قبل 45 يومًا من الميعاد المحدّد على الأقل لإجراء الانتخابات.

واليوم كشف رئيس هيئة التشريع والإفتاء المستشار عبدالله البوعينين القانون الجديد للجنة التحضيرية لقانون الانتخابات البرلمانية والبلدية لعام 2004م، إذ قال "إنّ عزم اللجنة إطلاق تطبيق على الهواتف الذكيّة يسمح للناخبين التأكّد من إدراج أسمائهم في قوائم الناخبين في الدوائر الانتخابيّة، وهذا توجيه جديد لمعرفة الناخبين بوجود أسمائهم في دوائرهم، وهو إجراء سليم؛ لأنّ المسافرين يريدون أن يعرفوا أسماءهم إن كانت موجودة أم لا، ولكن لا ضرر لتوجّه أحد المواطنين إلى المراكز الانتخابيّة للتأكد من وجود اسمه، أو للتأكّد من وجود خطأ وتعديله".

حين كنت في مصر كان لدي مهمّة النقطة الانتخابيّة، وكان من المسؤولية أنّ المسافر يسجّل تسجيلًا سابقًا، وللأسف الشديد لم يتوجّه الناس إلى النقطة الانتخابيّة، فلم

يتوجّه إلى السفارة إلّا الطلبة فقط، وأعدادهم كبيرة - تقريبا 500 طالب وطالبة - الذين كانوا في سنّ يسمح لهم بالانتخاب، وهؤلاء الطلبة كانوا على القوائم المسجّلة، وجاء لنا مواطنون لم يكونوا مسجّلين تسجيلًا سابقًا، وكان في الأمر إحراج لهم؛ إذ إنّ هناك مرشّحًا من المرشّحين قال لهم اذهبوا إلى السفارة ورشّحوني، وبذلك نشير إلى أنّه يجب على المرشّحين أن ينبّهوا الأهالي المسافرين؛ ليسجّلوا في قوائم النّاخبين قبل الانتخابات.

الدعاية الانتخابيّة

الدعاية الانتخابيّة: جاء القانون من مجلسي النوّاب والشورى: تكون الدعاية الانتخابيّة حرّة، ويسمح لأيّ مرشّح وفقًا للضوابط، وسنرى ما هي الضوابط، الآن لم يعلن رسميًّا عن الترشيح، ورأينا الأعداد الكبيرة للترشّح والتي خرجت عن القانون، وقد يحاسبون على ذلك، وأعتقد - لو يسمح لي بعض الإخوة - أنّ بعض الناس يحتاجون أن يعرّفوا عن أنفسهم، بخلاف الناس التي تعرفهم.. ولذلك هذا ما جعل البعض يخرج عن القانون، ووسيلة قد نتجاوز عنها (وقد اعترض الحضور على التجاوز) ومن باب التعريف؛ يتعيّن على المرشّح أن يتقيّد بقوانين الدعاية الانتخابيّة: أوّلها الالتزام بأحكام الدستور، واحترام سيادة القانون، وهذا الأمر لا نختلف عليه، واحترام حرّيّة الرأي الفكريّ.

اسمحوا لي أن أقول إنّ في بعض الحملات الانتخابيّة أمورًا غير مُرضية؛ فالبعض يقطّع في الآخر، وهذه الحملات تحتاج إلى مراقبة، ومدراء الحملات الانتخابيّة بحاجة إلى توعية في هذا الشّأن، حريّة الرأي مكفولة، ولكن بحفظ آراء الآخرين، وحفظ أمن واستقرار الوطن والمواطن، والابتعاد عن كلِّ ما يثير الفرقة والطّائفيّة بين المواطنين، ونحن في البحرين نعيش أسرةً واحدةً في ظلّ المشروع الإصلاحيّ، وهذا المشروع لم يأتِ لفئة معيّنة، بل جاءَ لكلّ مواطن في البحرين، ومن مسؤوليّتنا أن نرفع صوت المواطنة، وأن نبتعد عن كلّ الأمور الّتي تسبّب الفرقة والطّائفيّة، والقانون يُلزمنا؛ لكي نحافظ على هذه المكتسبات.

مخالفات الحملات الانتخابيّة

الالتزام بعدم التعرّض للدعاية الانتخابيّة لغيره من المرشّحين؛ سواء بشخصه أم بواسطة معاونيه في حملته الانتخابيّة، إذ بدأت بعض البوادر الصغيرة، ويجب ألّا تكبر؛ لأنّهم في النهاية سوف يكونون أصدقاءً ويعيشون التجربة، فنحن في مجلس الشورى إخوة مهما اختلفنا، وسنظلّ كذلك، ومثله في النوّاب، سنظلّ نتبادل الرأي، فالتجريح من البداية لن يفيدنا.

بهذه المناسبة أتذكّر حملةً انتخابيةً في سنة 2010م، أحد الإخوة المرشّحين في المجلس النيابي أعدّ خيمة كبيرة، وفرَشها وأحضَرَ (بوفيهًا) من أجمل المأكولات وألذّها، وبعد انتهاء الخطاب والمناقشات في الخيمة، قال: "تفضّلوا للأكل"، وإذا بالأكل قد سُرِقَ؛ لأنّ أحد المرشّحين سرق البوفيه الخاصّ به، وهذه من أبسط الأمور التي قد تحدث.

ويمنع تنظيم وعقد الخطب الانتخابيّة في دور العبادة، والجامعات، وفي الميادين الخاصّة، والطرق، والشوارع، والمؤسّسات الحكوميّة، والإدارات التابعة لها والهيئات، والمؤسّسات العامة، وبذلك ما رأيكم في إمام مسجد مرشّح بلديّ أو نيابيّ؟؟ فلا بدّ أن يكون هناك نوع من الضبط لمثل هذه الأمور، عندها ردّ عليه أحد من الجمهور: لا يعقل أن يستغلّ إمام مسجد دوره للخطب الخاصة به؛ للترشيح في دور العبارة.

دور مؤسّسات المجتمع

3. المحور الثالث: هو دور مؤسّسات المجتمع والدولة مساهمةً في التوعية بضرورة الانتخابات وأهمّيّة المشاركة، وهذا هو دور معهد البحرين التنمية السّياسيّة، أحد هذه المؤسسات التي تساهم بشكل كبير في ذلك، فكلّ وزارة من وزارات الدولة مسؤولة عن إنجاح المشروع الإصلاحيّ والدعاية الانتخابيّة، وإنّما ممارساتنا وحقّنا في أن ننال حقّنا في الوزارات، وهذه ممارسة ديمقراطيّة.

فالديمقراطيّة ممارسة، والديمقراطيّة حياة وليست نصوصًا قانونيّة فقط، فهناك السلطة القضائيّة والتشريعيّة والنيابيّة، وكلٌّ يقوم بدوره، وحقّنا في مجتمعاتنا وأنديتنا وفي جمعياتنا السّياسيّة، لماذا لا يتمّ تداول رئاسة الجمعيّات؟ لماذا يكون حكرًا على أشخاص؟ هذه ممارسة ديمقراطيّة. فالنصوص تنظّم، والحكومة أيضًا تنظّم، وهناك سلطات تشريعيّة معروفة، القضائيّة والنيابيّة وغيرها، وكلٌّ يقوم بدوره، ولكن يشترط فيه الآتي:

1. دور المجلس الأعلى للمرأة في التمكين السياسي للمرأة والذي يقوم بدوره في الحقيقة؛ إذ إنني شاركت في العديد من الدورات لتمكين المرأة في المجال السياسي، والأستاذة دلال الزايد تقوم بجهد كبير في هذا الجانب، والمجلس الأعلى منذ إنشائه برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة تسعى بشكل كبير؛ لتكون المرأة في الصدارة، وهذا جهد كبير يُشكرنَ عليه، وسوف ينعكس على الانتخابات القادمة.

2. معهد البحرين للتنمية السياسيّة يقوم بدور كبير وملموس، وأيضًا شاركت فيه.

3. مؤسّسات المجتمع المدنيّ والجمعيّات السّياسيّة: عندنا - ولله الحمد - عدد من الجمعيّات تقوم بدور كبير، ومنها جمعيّة "جود" برئاسة الأستاذ عبدالرحمن الباكر، التي شارك بها عدد كبير من الجماعة، منهم الدكتور أحمد والأستاذة صباح وغيرهما.

ومنذ اليوم أعتقد أننا بحاجة إلى هذه الدورات أكثر، وتلمّس الأخطاء التي تحدث في الشارع العام، في سبيل التغلّب على هذه الظواهر التي ستنعكس على بعض الناس، ونحن نريد أن تكون هذه التجربة ناجحة شفّافة، وليس بها صراعات غير مشروعة وتجاذبات، وإنّما التنافس وطرح المشاريع والبرامج لا يختلف عليها اثنان.

> الناخبون لا يدركون مسؤوليات النائب البرلمانيّ والعضو البلديّ، وهذا في الحقيقة ليس خطأً من المواطنين؛ وإنما الخطأ يجب أن يتحمّل مسؤوليته البرلمانيّون، والبلديّون

أ. خليل الذوادي
عضو مجلس الشورى البحريني

4. مجالس البحرين عُنيت بالتثقيف، وأتشرّف أن أكون أحد روّاد هذه المجالس، والتي انتقلت من دورها التقليديّ إلى دور أكبر، أصبح هناك ناس يتحدّثون في مختلف المجالات في هذه المجالس، دورهم في الحقيقة لا يُوصف، والبعض قدّم ترشيحاته من خلال هذه المجالس، وهذا وجه جديد بالنسبة للمجالس، كما تكون هذه المجالس مركز تقويم، وأذكر أنّ أحد المجالس أحضروا برلمانيّين حوكِموا من قبل مواطنين من كل الدوائر؛ لأنّ البرلمانيّين اليوم يمثّلون الشعب، وليس دوائر أو منطقة عن غيرها، وإنّما يمثّلون الشعب، فنحن نتكلم عن البحرين ومستقبلها، فهناك تشريعات تنظّم قوانينَ، وأعتقد أنّ المجالس لها دور كبير في هذا الشأن.

5. وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة استطاعت أن تقطع صفحات، وهذا شيء مشجّع، وخصوصًا من لديهم صفحات، وهناك مآخذ بسيطة عليهم، ولكن أعتقد أنّ لهم مجالًا في المستقبل أن يكونوا دافعين لهذا الشيء ومستفيدين من وسائل الإعلام.

6. المؤسّسة الوطنيّة لحقوق الإنسان: ومن هذا الموقف أحبّ أن اشكر الدكتور عبدالعزيز أبل على التقرير الأوّلي لهذه المؤسسة الوليدة والتي لاقت الدعم الكامل من القيادة، وتعلمون لم أكن حاضرًا، ولكن فريد غازي موجود، وغيره، واستمعوا إلى كلام جلالة الملك وتشجيعه لهم، وتأكيده على ما جاء في هذا التقرير.

فنحن نتكلّم عن قيادة أنشأت مؤسّسات تريد بها حقًّاً أن تنهض، وأن تحافظ على مستوى البلاد، وأن تأتي الانتقادات منّا نحن أبناء البلاد، لا أن تأتي من الخارج، ونحن أبناء الوطن أدرى بشؤوننا، ونستطيع أن نناقش بيتنا من الداخل ونتوصّل إلى حلول أكثر، ولا أن تُفرض علينا حلول من الخارج، ولِذلك فالمؤسّسة الوطنيّة لحقوق الإنسان عليها واجب، وكذلك جميع المؤسّسات التي أُنشِئت للمراقبة على السجون مهمّتها المحافظة على هذه البلاد وسمعة هذه البلاد، شكراً دكتور عبدالعزيز على هذا التقرير، وهو موجود عندكم في المواقع لمن يريد أن يطّلع عليه بشكلٍ تفصيليّ.

وسائل الإعلام لدينا - كما قالت الدكتورة رولى - تظلم المجلسين؛ النوّاب والشورى، وأنا ترأّست لجنة مشكّلة من رئيس مجلس الشورى؛ للنظر في تطوير إعلام المجلس، وقمنا بزيارة لجميع الصحف الوطنيّة، وكان هناك حرص في الحقيقة من رؤساء التحرير على أن يكون هناك تعاون بين المجلسين؛ لإبراز الصورة الحقيقيّة لعمل المجلسين.

صحيحٌ إنّ مجلس النواب يريد مساحة كبيرة، وهي مساحة الناخبين، فهو يريد العناوين البارزة، والصحافة تريد أن تثير العناوين البارزة، والشورى ليست لديها عناوين بارزة ومثيرة، ولكننا نتكلّم عن التشريعات في مصلحة البلاد، وعلى ذلك اتفقنا معهم على الشراكة في التطوير، بحيث نقيم دوراتٍ تدريبيّة لنستطيع - في المجلسين بالتعاون مع المؤسّسة الوطنيّة لحقوق الإنسان ومعهد البحرين للتنمية السّياسيّة - تطوير أداء الصحفيين الذين ينشرون جلسات المؤتمر أو جلسات مجلسي النوّاب والشورى، فمن المهمّ أن يكون النشر حرفيًّا، وهذا ليس بغريب على من يعمل في التدريب، فهو مهمّ جدًّا في عمليّة إيصال الصورة الحقيقيّة للمواطن.

من يتابع جلسات المجلسين

في الحقيقة صحيحٌ إنّنا ننقل جلسات النوّاب والشورى مباشرة، ولكن كما تعلمون أنّ أكثر الناس في أعمالهم؛ فلا يتسنّى لهم متابعة الجلسات، ولكن من يتابع الجلسات؟ المتقاعدون، مثلنا نحن. وأنا في الحقيقة أفتخر أنّ كثيرًا من الناس يتابعون الجلسات من خلال ذلك.

التلفزيون يختصر جلسة مدّتها أربع ساعات أو أكثر في حوالي نصف ساعة أو تزيد، وعلى ذلك لا يمكن الإحاطة بكل ما يدور في الجلسات، وبكل المعلومات التي يتمّ التحدّث عنها، ولذلك كانت من ضمن توصياتنا التي خرجنا بها نحن لجنة الإعلام في مجلس النوّاب والشورى: (أن يكون هناك توثيق لكلّ ما أُنجز من قوانين تصبّ في صالح المواطن والوطن؛ لتكون في متناول الكلّ ومن خلال وسيلة التواصل الاجتماعي يمكن نشرها)، حتّى جلسات المجلس نستطيع الاستفادة من نشرها في شبكات التّواصل الاجتماعيّ.

دور وسائل التواصل الاجتماعيّ في الترشيح والمتابعة

وسائل التواصل الاجتماعيّ مهمّة جدًّا في هذا الوقت، وبعض المرشّحين اتّخذ هذه الخطوة، والبعض في الحقيقة وَكّلَ شركاتٍ لكي تقوم بهذا الشيء، فأنا أخذت تصريحًا من أحد الإخوة الموجودين وهو الأخ (علي سبكار) والذي قال منذ يومين: "إنّ الفيس بوك أفضل وسيلة للتواصل الاجتماعي للترويج للحملات الانتخابيّة البرلمانيّة والبلديّة المرتقبة؛ لأنّ عدد المشتركين فيه في البحرين بلغ 600 ألف مشترك غالبيتهم من البالغين، وأنّ نسبة المشتركين في الموقع من البحرين من العمر 21 سنة يشكّلون (5%)، ومن انضمّ لهذا الموقع هذا العام نحو 60 ألف مشترك".

وكما يقول السيّد علي سبكار رئيس نادي الإعلام الاجتماعيّ العالميّ في البحرين "إنّ عدد المشتركين من البحرين في موقع التواصل الاجتماعي تويتر بلغ 300 ألف مشترك، وبرنامج التواصل الاجتماعيّ في الإنستجرام في الواقع بلغ 200 ألف مشترك من البحرين"، وهذا يعني أنّ ثاني وسيلة للترويج والدعاية الانتخابيّة هي موقع تويتر، وهذه ليست دعاية لعلي سبكار، ولكن هي ظاهرة موجودة في مجتمعنا، يجب الاستفادة منها، والتأكيد عليها.

> يجب أن يقوم النوّاب بجهدٍ ودورٍ كبير في عمليّة مسؤولياتهم في التشريع، وأن لا تقف أدوارهم في إرضاء الناخبين

أ. خليل الذوادي
عضو مجلس الشورى البحريني

الأستاذ فريد غازي عضو المؤسّسة الوطنيّة لحقوق الإنسان:

أنا اعتقد أننا ظلمنا المحاضرين؛ لأنّ كلّ محاضرة كانت تحتاج إلى وقت كافٍ للاستماع والمناقشة، والموضوعان حقيقةً من موضوعات الساعة.

الموضوع الأول. بالنسبة إلى الجانب السياسيّ، البحرين انضمّت إلى العهد الدوليّ في سبتمبر 2006م، رغم أنّ المادة الأولى التي أشار إليها الأخ الأستاذ الكبير خليل الذوّادي وجدت في دستور البحرين المعدّل في عام 2002م في 14 فبراير عندما أقررناه، وحقيقةً النصّ نفسه تقرّر في القانون المباشر للحقوق السّياسيّة، وهذا يعطي دفعة كبيرة، وخصوصًا للمشاركة السّياسيّة رجالًا ونساءً، ولكن ما أحببته من محاضرة أبي إبراهيم أنّنا نشهد جرائم انتخابيّة في الإعلام والدعوات والممارسات الانتخابيّة المختلفة في مملكة البحرين؛ فالأمر الملكيّ لم يُعلن، ولكننا نرى الدّعايات الانتخابيّة والملصقات.

وأيضًا عن العسكريين المتقاعدين، إذ إنّ الرؤية لنا بالنسبة إلى المتقاعدين هناك من ينوي الترشّح، وبحسب قانون مباشرة الحقوق السّياسيّة فيما يتعلق بالانتخاب لديهم قانون خاص ينظّم ذلك، ولكن من ينوي الترشّح منهم يقال إنّ هناك قرارًا من وزير الدفاع يقول إنّ المتقاعدين يجب أن يمضي على تقاعدهم خمس سنوات، وعليه نبحث عن صحّة هذا الأمر، إذ لم نجد ذلك بالنسبة لنا في قوانيننا الاعتيادية، إلّا إذا كان هناك قانون داخليّ.

وأضاف فريد غازي بالنسبة إلينا في المحافظات الخمس المقسّمة في مملكة البحرين، هناك تجاوز من بعض المرشّحين؛ إذ إنّ قانون مباشرة الحقوق السّياسيّة في جداول الناخبين يشترط أن يكون المرشّح مقيماً في دائرته هو ووكيله، فنلاحظ حقيقةً أنّ بعض المرشّحين - قبل ستة شهور- نقلوا قيدهم إلى دائرة معيّنة في صورة شقّة غير مقيم فيها، فما هو الوضع القانونيّ؟ فهو لا يقيم في هذه الدائرة، وينوي الترشّح في هذه الدائرة، فنريد أن نسمع المختصّين بخصوص ذلك.

المستشار عبدالله البوعينين رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانونيّ:

السلام عليكم، في البداية أشكر الإخوة على المحاضرة؛ الدكتورة رولى والأستاذ خليل، وفي الحقيقة لدي نقطتان رئيستان حتى لا يدركنا الوقت:

النقطة الأولى: وهي مهمّة جدًّا، والتي تفضّل بها الأستاذ أبو إبراهيم قبل قليل (حمايةً للحقّ)، فالناخبون حتى يصلوا إلى هذا الحقّ لا بدّ أن يكونوا مقيّدين في جدول، فبداية الطريق من خلال التأكّد من اسمه، والمشرّع في قانون البحرين جعل من التسجيل في القائمة التي توفّر الشروط المنصوص عليها في القانون، إلّا أنّه من باب آخر أكّد على حقّ الناخب في أن يصل، ويتأكّد من المراكز الإشرافيّة التي ستفتح بعد الإعلان للدعوة للانتخاب، بأنّ اسمه موجود، وأنّه ليس لديه أيّ مشكلة ليأتي إلى الصندوق، ويضع ورقة الاقتراع لممارسة حقّه الانتخابيّ، ولدي الناخب الحقّ في التظلّم أمام اللجنة الإشرافيّة التي يترأّسها أحد السادة القضاة وصولًا إلى القضاء، إذا كان هذا الحقّ اعترضه أي ضرر حتى يمارس حقّه الانتخابيّ، وهذه النقطة نؤكد عليها. ونحن الآن نطوّر برنامجًا في الهاتف الذكيّ؛ حتى نصل إلى أقصى نقطة للناخب لنقول له: تأكّد من اسمك في قوائم الناخبين، ونرجوه بذلك حتى يصل في يوم الانتخاب ولا تكون لديه خيبة أمل حينما يأتي إلى مراكز الاقتراع، وهذه نقطة مهمّة جدًّا.

النقطة الثانية: مثل ما تفضّلتم بها، الأستاذ خليل الذوادي والأستاذ فريد غازي، في موضوع الدعاية الانتخابيّة، والتي جاءت في فتره صغيرة، كثر ما يسمّى بالدعاية الانتخابيّة، وللتوضيح فقط فإنّ الدعاية الانتخابيّة المقصود بها طبقا للقانون: "هي تلك التي تقع في الفترة بين الدعوة للانتخاب وحتى إعلان النتيجة العامّة، فهي تلك الجرائم التي ممكن أن تطبّق عليها ما كان هنا أي مخالفة ينطبق عليها النص" عدا ذلك نتكلّم مع الإخوة في الجهات المختصّة أنّ هناك كثيرًا من إعلانات الشوارع المخالفة للقانون على الأرصفة؛ ومع ذلك لا يمكن أن تكون دعاية انتخابيّة تتدخل فيها هيئة التشريع أو إدارة الانتخابات، باعتبار أنّ من اختصاصنا منذ الدعوة للانتخاب وحتى إعلان النتيجة، وبعد ذلك تُزال جميع الإعلانات المخالفة وغير المرخّصة وفقًا للقانون.

والنقطة الثالثة: التي تطرّق إليها الأستاذ خليل وهي تسجيل المرشّحين في الخارج، إذ كنّا في الانتخابات السابقة نغلق باب التسجيل قبل عشرة أيام من الاقتراع، ولكنّنا اليوم نسعى للتمديد، ونسعى أن نفتح المجال للتسجيل من خلال الإنترنت؛ ليتسنّى لمن لديه سفرة مفاجئة أن يسجّل في جداول الناخبين، وهذا واجب علينا كي نصل إليكم، وشكرًا.

مداخلة من أحد الحضور:

(.....) كما شركات الطيران إذا أحسنت اختيار الوقت، واستطاعت ملء طائراتها بأكملها، فهي شركة ناجحة، أمّا إذا لم تنجح فهي فاشلة، وكذلك المرشّح، إذا استطاع ملء الفراغ وتقديم الخدمات فلا بأس، أمّا إذا كان لا يملك شيئًا؛ فمن الأفضل أن يبقى في مكانه.

الأستاذ خليل الذوّادي:

المستشار عبدالله البوعينين ردّ على كلّ التساؤلات، ولكن من الممكن أن أردّ على أستاذ فريد غازي والذي يُعدّ أحد أعمدة التشريع في البحرين، إضافة إلى وجود الدكتور عبدالله، إذ سوف أجيب عن الموضوع الخاصّ بالعسكريين، فمجلس الشورى من أحد تشكيلاته أن يكون العسكريّون والمتقاعدون والسفراء وأصحاب الفكر نصّ عليها مجلس الشورى، وإنما أستاذ فريد يتكلّم عن ترشيح المتقاعدين من العسكريّين الذين مضى عليهم خمس سنوات، فهذا لا يوجد حتى الآن.

الدكتورة رولى الحروب: بشأن عدم القدرة على استقطاب الناخبين، هذه حقيقة واجبة على كلّ من يعمل في المجال السياسي، وأنا أتفق معك تمامًا، فإنّ السياسيّ أو الحزبيّ الذي يريد مقاطعة الانتخابات مرارًا وتكرارًا، يعني ما فائدة وجودي في العمل السياسيّ؟ فالسّياسة هي انخراط متواصل دون كلل أوملل؛ مرّة يتقدّم، ومرّة يتراجع، فلا يُعقل أن تكون متراجعًا على الدوام.

الآن بعض الأحزاب لديها مبرّرات مشروعة لإعلان المقاطعة؛ في إحدى الدورات الانتخابيّة حزب العمل الإسلامي في الأردن رفع شعار: "المشاركة ليست من أجل المشاركة، إن لم تكن المشاركة من أجل التأثير والتغيير، فنحن لا نريد المشاركة"، هذا ما في الأمر، وهذا يقع في باب ما نسمّيه المقاطعة الإيجابيّة؛ بمعنى أنك لا تقاطع؛ لأنّك غير مبالٍ، ولكنك تقاطع لأنك دخلت في المرّة السابقة، ووجدت أنّك عاجز عن إحداث الفرق، فهذا ممكن.

وعلى أصول اللعبة السّياسيّة لا يعجبك قرار الانتخاب الذي تجرى عليه الانتخابات، لا يعجبك نظام الحكم ربما، وإنما ترغب في تعديلات دستورية كبيرة تُغيّر فيها من صلاحيّات الرئيس، الملك، أو من يكون في رأس الدولة، وهذا كلّه مفهوم ومبرّر، ويقع ضمن إطار اللعبة السّياسيّة.

ولكن ماهو غير معقول هو وجود بعض الأحزاب المتكرّشة - إن صحّ التعبير- التي لا تحظى بقواعد شعبية وليس لديها وصول إلى الجماهير، ومع ذلك هي تمارس التنظير وإصدار البيانات لمختلف المواقف، ولكن دون أيّ وجود حقيقيّ على الساحة!

وهنا أقول إنّه لا يوجد نائب سيّئ في البرلمان، ولكن يوجد ناخب سيّئ أوصل هذا النائب إلى البرلمان، وإن استثنينا من أنّ هناك دولًا تحصل فيها بعض التدخلات في إرادة الناخبين في الترشيح، إمّا قبل، أو أثناء، أو بعد الاقتراع، وكلّ ذلك نضعه على حدة، ونركّز عليه، وهي مسؤوليّة كل فرد منّا.

هناك ظاهرة بدأت تستشري في كلّ دولنا العربيّة، وهي المال السياسيّ، ومن المؤسف أنّ الناخب الذي فقد ثقته وإيمانه بالعمل السياسي، وبالأحزاب، والحكومة، والبرلمان، يقول لنفسه: "أنا غير مستفيد، وهؤلاء النوّاب لن يستمعوا إليّ، وسوف يغلقون هواتفهم عنيّ، فالأفضل أن آخذ خمسين دينارًا أستفيد منها"، هذا المنطق موجود، وبدأ يتوسّع، وبذلك بدأنا نشاهد كلّ أشكال شراء الأصوات في العمل السياسيّ والوصول إلى البرلمان.

والمشكلة الأخرى هي الأشخاص غير المبالين، باستثناء المحسوبيّة التي تجرّني إلى ترشيح ابن عمّي وأحد أقاربي وغيره؛ حتى أستفيد من وظيفة فيما بعد، أي الحصول على مكاسب للأسرة، وهذا نمط نحاول تغييره في المجتمع الأردنيّ.

والأخطر من ذلك، هو ذات الشخص اللامبالي، وهم سكّان المدن الكبرى، وذلك الشخص الذي يجلس في البيت، ويتنزّه، ويسافر، ويتسلّى، وكأنّ ما يحدث لا يهمّه، ولا يعنيه، وبعد ذلك، عندما يصدر قانون الدفع وقانون خاصّ بالمجتمع، ليس من حقّه الاحتجاج؛ لأنّه لم يشارك في إحداث الفرق، وعلى ذلك فنحن المواطنين غير مدركين لحقِّنا، والمشاركة السّياسيّة التي تُعَدّ حقًّا وواجبًا للوطن الذي منحك كلّ هذه الحقوق المدنيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والثقافية وغيرها، وبذلك أنت عليك بدورك أن تردّ الجميل لهذا الوطن والمشاركة في الانتخابات، وشكرًا.

الدكتورة سميّة الجودر:

الناخب في البحرين يحكم على النائب بمدى ما قدّمه من خدمات مباشرة له، ولا يقيّم النائب من عدد القوانين والتشريعات أو الأدوات الدستورية التي استخدمها في السؤال والمساءلة وغيره، وهذا كان وضع الناخبين، وللأسف استقلال الجمعيّات السّياسيّة بتعويض النائبين المستقلّين بضعف المجلس بأنّ آخر دورة كانت هي أفضل عددًا في التشريعات مقارنة بغيرها، وسؤالي بذلك كيف أوصل المجموعة التي لا أريد.

الخبير الإعلامي والكاتب الصحفي الأستاذ عبيدلي العبيدلي:

أشيد بجهود معهد البحرين للتنمية السّياسيّة في البحرين، ولو قدرت أن أكتب عن الحياة السّياسيّة في البحرين، فبلا شكّ سيكون المعهد ذا مكانةٍ متميّزة.

ولو قدرت الدكتورة رولى بأن تقوم بمقارنة بين الحقّ والواجب، أو المشاركة وعدم المشاركة والمقاطعة، وقامت بما يسمّى (SWOT ANALYSIS) بين الإثنين وأين تنتمي فسأكون شاكراً.

أ.د. عبدالله الحوّاج:

أشكر الدكتورة رولى والمحاضر الأستاذ خليل الذوّادي، وأشيد بكارزميّة وانسيابيّة الموضوع الذي تقدّمت به الدكتورة رولى. وسؤالي هو هل يجوز للكتلة الانتخابيّة أن تطالب باستقالة النائب الذي اختارته؟ وهل هناك جواز لذلك؟ وما إذا كان هناك جواز..فما هي الفترة المحدّدة؟

مداخلة:

نشكر الأستاذ خليل والدكتورة رولى على ما قدّماه، كان عندي تعقيب: أشرت إلى أنّ أداء النائب يعتمد على اختيار الناخبين وضعفهم في ذلك، ولكن، هناك أمور أخرى تساعد على ضعف النواب من أطراف إدارية وحكومية. وإذا النواب أتوا بمشاريع ولم تُعتمد، وإذا كان هناك نوّاب لا يخطّطون لمشاريع مستقبليّة، ونوّاب يراجعون ويناقشون الوزراء في برامجهم، هل يُعقل أنه لا يوجد فساد إداري؟ ولم يقف نائب لمواجهة ومساءلة أحد في فساد إداريّ وماليّ؟ صحيح، هناك نوّاب جيّدون، ولكن بشكلٍ عام لا يوجد هنا أداء على مستوى يشجّع الناس أن تنتخب.

ردّ الأستاذ خليل الذوّادي على الدكتورة سميّة الجودر:

بالنسبة إلى ما طرحته الدكتورة من مشكلة الخدمات، نحن لدينا للأسف الشديد هذا النوع من الالتباس، وهو أنّ الناخبين لا يدركون مسؤوليات النائب البرلمانيّ والعضو البلديّ، وهذا في الحقيقة ليس خطأً من المواطنين؛ وإنما الخطأ الذي يجب أن يتحمّل مسؤوليته البرلمانيّون، وأنّ البلديّ يجب أن يعي دوره وخدماته في المنطقة؛ لأنه إذا لم يعرف كلٌّ من النائب أو البلديّ دوره سوف يلجأ المواطن إلى النائب في منطقته؛ وبالتالي النائب لا يستطيع أن يرفض، ومن نفسه سوف يسعى لتقديم الخدمة للمواطن، وبذلك يجب أن يقوم المجلس البلدي بدوره ويتحمّل البلديّون مسؤولية القيام بتفعيل القانون مع الاتصال بالجهات المسؤولة، إضافة إلى النوّاب.

كذلك، يجب أن يقوم النوّاب بجهدٍ ودورٍ كبير في عمليّة مسؤولياتهم في التشريع، وأن لا تقف أدوارهم في إرضاء الناخبين، ويجب أن يكون النائب صريحًا مع الناخب، ولا بدّ أن يكون هناك أخذ وعطاء، واليوم لا بدّ أنّ كلّ واحد يقوم بدوره، ونحن لا نتكلّم عن البحرين فقط، اليوم يوجد ذلك الالتباس في كلّ الدول؛ إذ يجب أن يعرف الكلّ دوره، ويجب أن نتعلّم من أخطائنا؛ حتى نتفاداها في المستقبل، وأن يكون هناك تعاون وممارسة وتوعية.

وأنا سأتكلّم عن نقطة لم يثرها أحد، وهي الإذاعة والتلفزيون للمقبلين على الترشيح، فالتلفزيون فتح لك المجال للتحدّث من خلاله، للتحدّث عن البرامج وعن الشخصيّة، وعليه يجب أن يقوم المرشّح بإعداد جيّد لمضمون برنامجه الانتخابي، ونصيحة للمرشّحين أن يعوا خطورة التلفزيون وأهمية التعامل مع الصور، إذ اتصل بي أحد الإخوة، وقال لي: لماذا تضع صورة لك وأنت غاضب؟ فقلت له لا أعرف، وهذا نموذج أريكم فيه مدى تأثير الصورة، وعليكم أن تختاروا الصورة التي تعكس الإيجابية عنكم لدى الناخبين.

وأنا أقول لكم إنّ البعض رفض الخروج في التلفزيون حينما رأى غيره بصورة سلبيّة، فالعلم والتدريب لا ينتهيان إلى أحد. والتدريب مهمٌّ في كيفيّة مواجهة الجمهور، وعليكم اليوم كونكم مرشّحين التدرّب على مواجهة الإعلام بمختلف أشكاله ووسائل التواصل الاجتماعيّ.

ردّ الدكتورة رولى على المتداخلين:

لفت نظري في الطريقة التي فكّرت فيها في قصّة الحقّ والواجب، والتي نريد أن نعمل فيها التحليل في نقاط الضعف، والقوّة، والفرص، والتحدّيات، والذي عملته بشكل سريع في الحقّ والواجب.

فالكمّة ترجع إلى الواجب؛ بمعنى لو أنني مسؤولة، وأنا صاحبة قرار سأسنّ قانونًا يفرض على الناخبين الذهاب إلى صناديق الاقتراع للانتخاب، لماذا؟ وسأضع في المقابل

> ستبقى العلاقة بين السلطة والنوّاب هي علاقة (توم أند جيري).. علاقة القطّ والفأر! لذا، من فيهم القطّ ومن فيهم الفأر؟ الأمر يعتمد على شخصيّة النائب.. فهو إمّا أن يكون هو القطّ، وإمّا أن يسمح لنفسه أن يتحوّل إلى فأر

د. رولى الحروب
عضو مجلس النوّاب الأردني

له بمعنى "إذا كنت شخصًا أعرضت عدّة مرّات، يعني أنّك شخص لا مبال، وأنت مواطن لا تهتمّ ببلدك"، والرسول عليه الصلاة والسلام قال: "من أصبح ولم يهتمّ بأمور المسلمين، فليس منهم".

المواطن الذي يعيش في دولة، بغضّ النظر عن امتداداتها، إلّا أنه عليه أن يشعر أنّه جزء من هذا الكيان وهذه الدولة، ولا تكونَ جزءًا منها إلّا إذا كنتَ مشاركًا في هذا البناء، والخطر الوحيد في قصّة سنّ قانون أو ربّما إصدار نظام أو تعليمات أو قرار، قد يكون القانون أفضل؛ لأنّه يعطي المصداقيّة، ولكن الخطر الوحيد هو في مسألة واحدة أنّه قد تُفاجَأ بهجوم من بعض جماعات حقوق الإنسان، وأنا بالمناسبة رئيسة لجنة الحرّيّات في الأردن بعمّان، وقد تُفاجَأ أنّك حوّلت حقّي إلى واجب رغمًا عنّي، وتفرضه عليّ، وتعاقبني إذا أنا لم أمارس هذا الحقّ، فأنا حرّ، لا أريد أن أذهب إلى الصندوق، فأريد أن أسقط حقّي في المحكمة وحقّي الشخصي؛ لأنّه حقّ، لكن في المقابل الحقّ العام لا يسقط حتى لو أسقطت حقّك الشخصيّ.

وأنا أتحدّث عن الانتخابات من حقّ الدولة أن تبالي، ولا يُعقل أنّ بين 500 شخص مترشّح لا يوجد شخص واحد منهم جيّد، فلا يعقل من بين كلّ هؤلاء، منهم من لديه خبرة ويحمل شهادات علميّة، لم تجد فردًا واحدًا يصلح أن تمنحه صوتك.

ولنفكّر فيها بالعكس، وبشكل معقول، عندما أذهب إلى الصندوق وأنا غير مقتنع بشكل كامل، يعني أنا ذاهب إلى مغامرة، عليَّ أن أجرّب، مثل الذي يشتري ورقة يانصيب، حيث سأضع ورقة في الصندوق لفلان أو لفلانة اللذين لا أعرفهما على صعيد شخصيّ، وعملت الواجب عليّ، ورأيت ما هي أفكارهم وعلمهم وفحصتهم، ووضعت ما هي الأولويّة والأفضليّات، ووضعت علامات، ووجدت أنّ هناك شخصًا حصل على علامات أكثر، وعندما أذهب إلى الصندوق أجد نفسي قد استثمرت، وهذا بالنسبة إلى البعض ليس بذي أهمّيّة، والمواطن الذي لا يستثمر في أيّ شيء يدخل في دائرة اللامبالاة، فتشعر أنّك كنت طرفاً في صنع قرار. وأنا تأتيني اتصالات هاتفيّة، وفي النهاية الجميل محمّلة به، ومن الأفضل أن تكون مستثمرًا.

وبالنسبة إلى سؤال الدكتورة سميّة: كيف نصل إلى الفئة التي لا تهتم وتخلط بين خدمات البلديّات والنوّاب؟ أولًا: يجب أن نغيّر قوانين ونظم الانتخابات في الدول العربية، وأعتقد أن لديكم مثلَ ما لدينا ونفس المعضلة، إن لم نغيّر القانون؛ لن تتغيّر الثقافة. والمسألة ليست معكوسة؛ لأنني إذا انتظرت تغيير الثقافة سأنتظر 100 سنة حتى تتغيّر الثقافة وبالتالي، أحتاج من الأعلى إلى الأسفل، وليس من الأسفل إلى الأعلى.

أريد أن أغيّر القانون وأريد أن أصنع نوّابًا وطنيّين، وكما عملنا بخطوات أوليّة في قانون 2012م، وأعطينا البلديّين ثقلًا، ونريد تحويل البلديّات في الأردن إلى وحدات، ونحن نسير من خلال أربع خطوات من أجل الوصول إلى نائب سياسيّ:

أقررنا قانونَ أحزاب جديدًا، يسهّل العمل الحزبيّ للناس، ويرفع العقوبات والمخاوف ويعاقب من يعاقب الحزبي على انتمائه الحزبي.

بدأنا بمناقشة مسوّدة جديدة لقانون البلديّات، تليها مسوّدة لقانون اللامركزيّة التي ستحوّل العبء البلديّ كلّه إلى المجالس البلديّة ومجالس المحافظات، ومِن ثَمَّ يدرك المواطن أنّ النائب الذي سوف أصوّت له للمجلس الوطني أو البرلمان هو موجود، يمارس دوره في سنّ التشريعات، يراقب أداء الحكومات، وربّما بالمستقبل حكومات نيابيّة برلمانيّة.

كيف نصل إلى هؤلاء غير المبالين؟ نحن بحاجة إلى مجموعة عناصر تشتغل، فالمسألة سهلة، أوّلها نحن نحتاج إلى إدارة حملة للوصول إلى الناس حتى باستراتجيّة الباب بالباب، وتوزيع "البروشروات" واستخدام جميع وسائل الإعلام المختلفة، ومطويّات توزّع على جميع طرقات وممرّات الشارع، وتوصل الرسالة إلى الناخب، واستغلال مناسبته للمشاركة معه والوصول إليه. والجانب الآخر الذي تحدّث عنه الأخ هناك، وهو عن ضعف أداء الدولة، نعم، نعمل على تكريس هذا الجانب، وللأسف الشديد أنّ هذا واحد من العناصر التي جعلتنا نعاني صعوبةً كبيرة، فرفعنا نسبة التصويت إلى (52%) في الانتخابات، ولكن هناك (48%) لم يصوّتوا، ولماذا؟

بصراحة إنّ كلّ من يصل إلى السلطة، سواء أَكَانَ منتخبًا أو مُعيّنًا لا يرغب في أن يكون عليه رقيب في أدائه، حتى لو كان هو نفسه منتخباً، يعني أردوغان المنتخب، ولكن لمّا ظهرت قصص الفساد في بعض الوزارات أغلق كلّ وسائل التواصل الاجتماعي، وعاقب بعض وسائل الإعلام.

وبذلك نرى هذا النموذج أنّه لا يريد من يحاسبه، هذا إذا أردنا أن نفهمها بديهيًّا؛ ولذلك ستبقى بين مجالس الأمّة المنتخبة ما بين السلطة والنوّاب الرقيب هي علاقة (توم أند جيري).. علاقة القطّ والفأر! لذا، من فيهم القطّ ومن فيهم الفأر؟ الأمر يعتمد على شخصيّة النائب.. النائب إمّا أن يكون هو القطّ، وإمّا أن يسمح لنفسه أن يتحوّل إلى فأر!

فالقصّة ليست سهلة،

نعم.. هناك عناصر تعمل على إضعاف المجالس النيابيّة.

نعم.. تزوير الانتخابات يضعف الثقة.

نعم.. تشويه سمعة النائب من خلال عدّة أمور!

هذه كلّها عناصر للأسف تعمل فيها أطراف، وبشكل غير بريء؛ لتشكيك الشعب في الديمقراطيّة، فهل هذه الديمقراطيّة قادرة على إنجابِ أناسٍ أكفاء قادرين؟ وهذا ما يصبّ في صالح من يذهب وينتخب. لكنّي أعتقد بأنّنا اليوم فيً 2014م باتت الناس أكثر وعياً وذكاءً من أن يُضْحَك عليها. فوسائل التواصل مفتوحة أمام الجميع، وستقارن النماذج أمامها من الدول الأخرى.

نعم.. أيّ حكومة قادرة على إغلاق الأبواب على نفسها وعلى إعلامها الرسميّ.. ولكنّ المواطن يستطيع أن يرى ما حوله؛ وبالتّالي يستطيع أن يحكم ويقرّر.. لذا؛ ستظلّ الكرة دائماً في ملعب الشعب، وليس في ملعب الحكومة.

شركاؤنا

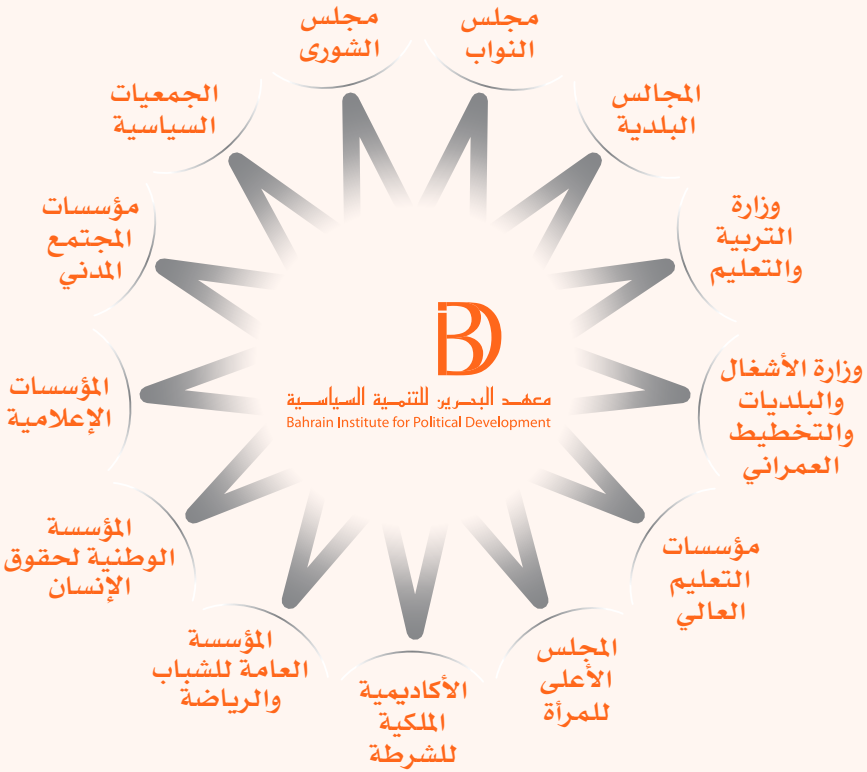
مجلس النواب
مجلس الشورى
المجالس البلدية
الجمعيات السياسية
وزارة التربية والتعليم
مؤسسات المجتمع المدني
وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني
المؤسسات الإعلامية
مؤسسات التعليم العالي
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
المجلس الأعلى للمرأة
المؤسسة العامة للشباب والرياضة
الأكاديمية الملكية للشرطة
معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

الفهرس

مرسوم إنشاء المعهد 2

كلمة المعهد 4

التعريف بالمتحدثين 6

التعريف بمدير الندوة 8

المقدمة 9

كلمة د. رولى الحروب 10

كلمة أ. خليل الذوادي 28

مداخلات الحضور 40

شركاؤنا 51

آخر إصداراتنا

ندوة المشاركة الانتخابية
بين الحقّ والواجب

يأتي هذا الإصدار متضمناً كلمات ومناقشات ومداخلات المتحدّثين في الندوة وما طُرِح خلالها من آراء وأفكار، وذلك حرصاً من معهد البحرين للتنمية السياسية على توثيق فعالياته وإتاحتها للمهتمين والباحثين والجمهور بهدف نشر المعرفة وتعزيز جهوده في مجال تنمية الوعي السياسي

د. ياسر العلوي
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسية

مقروء

@bipdbh

مرئي